٨٠ بالمئة من العيّنات غير صالحة للاستهلاك من الناحية الصحية

بعد متابعة من «الوطن».. حملة على المقاصف بجامعة حلب وإغلاق ٩٠ بالمئة منها لـ٥ أيام

كرمان لـ«الوطن»: أغلقنا ١٨ مقصفاً ومحلاً بشكل احترازي.. ولا قرار بفسخ العقود

حرصٌ من الجامعة على سلامة طلابها وأكدنا على المقاصف الالتزام بالأسعار الرسمية

| فادي بك الشريف

أثار «ما نشرته» الوطن حول حالات تسمم لطلاب في سوق السكن الجامعي بحلب، ونقل ١٠ منهم إلى المشفى ضجة كبيرة بين الطلاب، الأمر الذي دفع رئاسة الجامعة بالتوسع لحملتها لتشمل جميع الكليات عبر سحبها عينات من الأطعمة والمشروبات للتأكد من مطابقتها للشروط الصحية.

المفاجأة وحسب معلومات «جامعة حلب» كانت أن ٨٠ بالمئة من العينات هي «إيجابية» وغير مطابقة للشروط الصحية، ما دفع بالجامعة وحسب تأكيد رئيسها ماهر كرمان لـ«الوطن» إلى إغلاق ١٣ مقصفاً من أصل ١٦ مقصفاً في كلياتها ومعاهدها، لمدة ٥ أيام، ليصل العدد الإجمالي على مستوى حرم الجامعة إلى ١٨ مقصفاً ومحلاً.

وبين كرمان إجراء حملة من رئاسة الجامعة لن تتوقف لضبط أي حالات خلل واتخاذ الإجراءات اللازمة، مبيناً أنه تم سحب عينات من جميع المطارح الاستثمارية، وبناء عليه تم إغلاق المقاصف احترازياً.

وأكد كرمان أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع فرض الغرامات وذلك حسب دفتر الشروط، مضيفاً: تم البدء بسوق الاستثمار وتم إغلاق المحال لـ٥ أيام، وأيضاً تم إغلاق مقاصف الكليات لـ٥ أيام بعد صدور عينات المقاصف، علما أنه تم سحب ٤ لـ٥ عينات من كل محل.

وأضاف: بعد سحب عينات عشوائية من الأغذية من عدد من المقاصف وإحالتها إلى مديرية التجّارة الداخلية وحماية المستهلك بحلب ومخابر كلية الهندسة الزراعية للتأكد من صلاحيتها بينت نتائج التحليل المخبري وجود عينات من ٤ من هذه المقاصف غير سليمة من الناحية الصحية».

وأكد كرمان أن الهدف من القرار إتاحة المجال أمام القائمين عليها لإعادة النظر بآلية العمل المتبعة فيها وتدقيقها من الناحية الصحية، انطلاقاً من الحرص على صحة الأبناء الطلبة»، مع متابعة استدراك المشاكل، وإعادة ترتيب الواقع الصحي في المحال مع فرض الإنذارات اللازمة والغرامات، مع معاودة افتتاح المحال ومتابعة التزامهم، مضيفاً: حالياً لا فسخ لعقود المقاصف، والأمر في طور المتابعة، ما دام لا وجود لأي أذيات كبيرة.

وقال رئيس الجامعة: هناك حرص من الجامعة على طلابها، والجامعة مستمرة بسحب العينات بشكل دوري، مع التشديد على المقاصف الالتزام بالأسعار الرسمية.

جامعة حلب وفي بيان، أكدت أنه ورد إلى إدارة الجامعة من فرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية في الجامعة «ما يشير إلى أن المقاصف الجامعية المنتشرة في كليات ومعاهد الجامعة لا تهتم بالأمور الصحية».

وقالت إدارة الجامعة في بيانها: إنه «بناءً عليه تم مجدداً سحب عينات غذائية من جميع المقاصف بلغت أكثر من ٦٤ عينة، وجاءت نتائج تحاليل أغذيتها بأن ٨٠ بالمئة من العينات غير صالحة للاستهلاك من الناحية الصحية».

وأضافت: «الجامعة لن تدخر جهداً لأجل صحة طلاب الجامعة، بما فيها اتخاذ إجراءات رادعة بحق كل من تسول له نفسه الإساءة إلى الصحة العامة ضمن الحرم الجامعي، وذلك تطبيقاً للقوانين والأنظمة النافذة».

وكانت «الوطن» قد كشفت في لقاء سابق مع رئيس الجامعة، عن تسمم ١٠ طلاب مقيمين في المدينة الجامعية بجامعة حلب جراء تناول أطعمة ووجبات في مطاعم المدينة، حيث سحبت «التجارة الداخلية وحماية المستهلك» عينات للتأكد من صلاحيتها للاستخدام البشري، علما أن الطلاب العشرة ممن تم نقلهم إلى مشفيي حلب والرازي، حالتهم الصحية جيدة وتم تخريجهم منذ أيام.

أطباء اكتشفوا أن العروض التي قدمت لهم في الخارج وهمية

قريباً الربط بين «المالية» والمشافي الخاصة في دمشق وحلب

٢٤٢٣ طبيباً مسجلاً في نقابة ريف دمشق

| محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة الأطباء في ريف دمشق خالد موسى أنه قريباً جداً سيتم تطبيق برنامج الفوترة الإلكتروني بين المشافي الخاصة ووزارة المالية لاستيفاء الضرائب، مشيراً إلى أنه سيتم تطبيق الربط أولاً في دمشق وحلب بحكم أنهما أكبر محافظتين يوجد فيهما العدد الأكبر من المشافي الخاصة ومعظمها بقيت في الخدمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى موسى أن مشروع الربط الإلكتروني له ميزات إيجابية باعتبار أن الأسعار يتم ضبطها من خلال تطبيق الضريبي يكون عادلاً.

وفي السياق أكد موسى أنه قريباً جداً سيتم الربط الإلكتروني بين فروع النقابة وكذلك مع النقابة المركزية وأن جميع المعاملات والمراسلات ستكون إلكترونية، وبالتالي فإنه يمكن للطبيب الحصول على أي وثيقة يريدها من أي فرع في المحافظة التي يقطن فيها بغض النظر عن الفرع الذي ينتسب إليه باعتبار أن الربط سيكون مركزياً.

وبين أنه تم تركيب المستلزمات الخاصة بمشروع الربط الإلكتروني بين فروع النقابة وكذلك مع النقابة المركزية باستثناء محافظتي الحسكة ودير الزور بسبب أمور متعلقة بالشحن، مؤكداً أنه قريباً جداً سيتم شحن الأجهزة إلى هاتين المحافظتين لتركيبها.

موسى أكد أن الشركة المنفذة للمشروع أجرت أمس تدريباً للكوادر في نقابة ريف دمشق على برنامج الربط الإلكتروني، مشيراً إلى أن معظم الكوادر تقريباً في المحافظات تم تدريبها على هذا البرنامج، معتبراً أن هذا المشروع مهم جداً.

وفيما يتعلق بموضوع هجرة الأطباء بين موسى أن هناك انخفاضاً في هجرة الأطباء، مقدراً أن نسبة الانخفاض تراوحت بين الـ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة في العام الحالي وذلك لعدة أسباب منها أن يؤدي الطبيب خدمته الإلزامية في المكان الذي يختاره، مشيراً إلى أن من الأسباب التي ساهمت في انخفاض هجرة الأطباء عدم مصداقية الجهة التي تتعاقد مع الطبيب وأن عدداً كبيراً من الأطباء اكتشفوا أن العروض التي قدمت لهم وهمية وهي غير الواقع تماماً.

وأوضح موسى أن عدد أطباء ريف دمشق ٢٤٢٣ طبيباً مسجلاً في النقابة وهناك ٤٩٩ طبيباً مغترباً مسجلاً أيضاً في ريف دمشق.

وأشار إلى أن مقر عيادة ما قبل الزواج في مدينة دوما جاهز ويتم حالياً استكمال موضوع الترخيص، مؤكداً أنه أصبح هناك وعي كبير في هذا الموضوع وهناك الكثير من المواطنين يجرون التحاليل الخاصة بهذا الموضوع بدافع ذاتي، لافتاً إلى أنه يوجد إقبال على الزواج في ريف دمشق.

المخالفات تغزو الأبنية المرخصة في جرمانا

رئيس البلدية لـ«الوطن»: لا استثناءات للبناء في مناطق المخالفات وقمعنا ١٥ مخالفة مؤخراً

| عبد المنعم مسعود

تشكل أبنية المخالفات أكثر من نصف مدينة جرمانا ويكاد لا يمر يوم من دون أن تشهد المدينة ولادة بناء أو طابق أو غرفة مخالفة حتى إن المسألة لم تعد تقتصر على مناطق المخالفات بل تعدتها إلى المناطق المنظمة.

ووفقاً للشكاوى الواردة لـ«الوطن» فإن بعض الأبنية المرخصة التي يتم تشييدها حالياً في منطقة الهيشة خلف المقسم الآلي الجديد تجاوزت في ارتفاعاتها الطوابق الثمانية هذا من دون حساب الطابق الأرضي والقبو.

«الوطن» عاينت المنطقة وتبين من خلال المشاهدة وجود أبنية تشاد حديثاً يصل ارتفاعها إلى ثمانية طوابق ابتداء من الطابق الأرضي وذلك من دون حساب عدد الأقبية ومع حسابها تصل إلى عشرة طوابق في بعضها وذلك بعد حساب الوجيبة بين الطابق الأرضي والطابق الأول فني.

رئيس بلدية جرمانا فايز عزام أكد أن المنطقة الواردة عنها الشكوى تصنف كسكن حديث مسموح البناء فيها بطابق أرضي وخمسة طوابق ابتداء من الطابق الأول فني من دون حساب القبو، موضحاً أن المخالفة حاصلة في زيادة طابق، أما باقي البناء فهو نظامي ومرخص وأن البلدية علمت بذلك هذا الأسبوع ووجهت فرقها لمعالجة الوضع.

وبين عزام في تصريح لـ«الوطن» أن نسبة المناطق المخالفة سكنياً في المدينة تتجاوز نصف المدينة وفي الفترة الأخيرة تمت معالجة وضع أكثر من ١٥ حالة مخالفة بناء في المدينة وذلك وفقاً للمرسوم ١٤٠ سواء في مناطق المخالفات أم في مناطق السكن النظامية.

وأوضح عزام أن نظام ضابطة البناء مختلف في المدينة فهناك مدينة قديمة وسكن حديث ثان وسكن أول، مبيناً أن عرض الشارع هو ما يحدد ارتفاع الأبنية في السكن الحديث لكن عموماً كل الأبنية التي تبنى حديثاً على شوارع يتجاوز عرضها ١٢ متراً يسمح بالبناء فيها بارتفاع خمسة طوابق إضافة للطابق الأرضي ومن دون حساب القبو وذلك ضمن المناطق المنظمة عقارياً في حين أنه لا يوجد نظام ضابطة بناء خارج هذه المناطق فهي إما بناء مخالف أو استثناءات من المحافظين، نافياً وصول أي استثناء للبناء من المحافظ الحالي للريف وإنما لمحافظين سبقوه في المنصب.

وأكد عزام أنه كرئيس بلدية يكمل حالياً فترة فراغ في رئاسة البلدية بعد تغير أكثر من رئيس بلدية وأنه يجتهد لتطبيق القانون ومنع المخالفات وفقاً للمرسوم ١٤٠ وأنه يقوم على الرغم من ضعف الكادر الفني وقلته بمتابعة العمل ومعالجة كل المخالفات فور العلم بها، مطالباً الأهالي بالتعاون في هذا الملف وعدم انتظار حتى يكمل المخالف البناء ثم يقومون بالشكوى، موضحاً أن بعض الشكاوى تقوم على الابتزاز، ومبيناً أن حجم المدينة كبير وهو ما يحتاج مساعدتهم.

وبين رئيس البلدية أنه وجه كل فرق العمل الفنية لتكثيف الرقابة وتوثيق أي حالة بناء للتأكد مما إذا كانت قانونية أم لا وذلك من أجل معالجتها إذا كانت مخالفة.

ويبقى السؤال عن المسافة التي تقدر بين أربعة وخمسة وأمتار التي يتم استغلالها في البناء كطابق بين الطابق الأرضي والطابق الأول فني بلا جواب وكيف يسمح باستخدام هذه الأمتار في بناء وهي غير موجودة في بناء آخر مجاور له وعلى الشارع نفسه، وثانياً أن عدد الأبنية المخالفة بعد الطوابق بتجاوز الثلاثة أبنية وليس بناء واحداً وذلك في المنطقة ذاتها.

باب الاستقالات بات مفتوحاً!

٥ سنوات على طلبات ذوي احتياجات خاصة ولم يتم تعيينهم في «التربية»

| حمص- نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» عدة شكاوى من أولياء أمور بعض ذوي الاحتياجات الخاصة بحمص (مدينة وريفاً) تتحدث عن تقديمهم طلبات تعيين لأبنائهم المعوقين جسدياً أو ذهنياً في مديرية التربية في المحافظة منذ مدة تتراوح بين ٣ و٥ أعوام وحتى الآن لم تصدر قرارات تعيينهم في المديرية.

وأشار المشتكون إلى أنهم راجعوا مديرية التربية مراراً وتكراراً من دون جدوى بحجة عدم توافر الشواغر لتعيينهم، مطالبين بضرورة إنصاف أبنائهم وتعيينهم أو التعاقد معهم مؤقتاً إلى حين توافر الشواغر وتعيينهم، خاصة أن الشواغر قد لا تتوافر للعديد من السنوات التالية.

رئيس الشؤون الإدارية في مديرية التربية بحمص محمد حصوة بين لـ«الوطن» أن المديرية قامت بوضع تسلسل زمني لطلبات المعوقين بالتعيين ورفع هذه الطلبات تباعاً حسب توافر الشواغر والاعتمادات المالية إلى وزارة التربية، لافتاً إلى أنه تم تعيين ٢٠٤ معوقين منذ عام ٢٠١٤ وحتى تاريخه، منهم حوالي ٩٧ معوقاً من كل الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة تم تعيينهم في عام ٢٠٢٠، و٣٣ معوقاً من الفئتين الأولى والرابعة حالياً تباعاً القيام بإجراءات تعيينهم بعد رفع طلباتهم إلى وزارة التربية وصدور قرار تعيينهم لتوافر الشواغر وستتم مباشرتهم بالعمل قريباً بعد استكمال أوراقهم الثبوتية.

وأشار إلى أن المرسوم ينص على تعيين نسبة ٤ بالمئة من المعوقين جسدياً أو ذهنياً في المؤسسات والدوائر الحكومية في حال توافر الاعتماد والشاغر، منوهاً إلى أنه توجد طلبات حالياً، وجاء الرد من الوزارة على هذه الطلبات بالتريث إلى حين توافر الشاغر على الملاك، وأشار إلى أنه في السابق كان يتم التعاقد مع المعوقين ومن ثم يتم القيام بإجراءات تعيينهم حين تتوافر الشواغر إلا أن الوزارة ارتأت أنه يجب القيام بتعيينهم وتثبيتهم وفق المرسوم من دون التعاقد معهم حالياً.

وأكد حصوة أنه سيتم تعين جميع المعوقين المتقدمين بطلبات لدى المديرية حكماً وأن مسألة تعيينهم هي مسألة وقت ليس أكثر وفق توافر الشواغر، مبيناً وجود خطة قادمة برفع الطلبات مرة أخرى إلى الوزارة حين تكون هناك شواغر على الملاك.

وكشف أن باب الاستقالات مفتوح حالياً وهناك عمال سيخرجون نهاية خدمة خلال الفترة القادمة ما سيوفر شواغر جديدة ضمن المديرية بعد شهر آب القادم، وبالتالي سيتم تعيين قائمة جديدة من المعوقين، مؤكداً أن المديرية ستقوم بمختلف الإجراءات لمساعدة المعوقين وتعيينهم وفق الأنظمة والقوانين.

وأشار حصوة إلى أنه سيتم رفع مقترح خلال أيام إلى الوزارة بطلب الموافقة على إبرام عقود مع المعوقين جميعاً بمختلف الفئات إلى حين توافر الشواغر وتعيينهم أصولاً، مشيراً إلى أنه في حال وافقت الوزارة ستتم المباشرة بإبرام العقود على الفور وهذا الأمر سيكون بعهدة الوزارة ومرهوناً بموافقتها.

وأكد أن مديرية التربية هي أكبر مؤسسة حكومية تقوم باستقطاب المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، مشدداً على ضرورة أن يكون لباقي المؤسسات الحكومية دور في استقطاب وتعيين المعوقين فيها.

> التربية لـ«الوطن»: سيتم تعيين جميع المتقدمين بطلبات والموضوع مسألة وقت

محافظ الحسكة يوجه بإعفاء مدير الأغذية في جمعية خيرية ويحيل ملفه إلى التفتيش

| الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة غسان حليم خليل في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه وجه بإعفاء مدير مشروع الأغذية بجمعية القديس مار منصور الخيرية المدعو «ب ا»، نظراً للسلبيات الكثيرة ونتيجة للشكاوى التي طالته، ولاسيما ما تداولته مواقع على وسائل التواصل الاجتماعي، بخصوص الإساءات الصادرة عنه في التعامل غير الجيد ولا اللائق ومع الجمعيات الشريكة ومع مراجعي الجمعية من المواطنين الأشد احتياجاً للإعانات الإغاثية من المشار إليهم، ومنهم واحد من أولياء المرضى الذي لم تتم مساعدة طفله المريض في الوقت المناسب، ما أدى إلى وفاة الطفل نتيجة لذلك؟

وأوضح المحافظ أن كثرة الشكاوى التي باتت تزداد وترد على ممارسات المدير المذكور وبطريقة عدم الاستجابة وبتصريحه علناً بأنه لا يود تقديم المساعدة لأحد وبطريقة «التحدي» وفق شكاوى المواطنين التي وصلت إلى الجهات المعنية بالشأن الإغاثي بالمحافظة، تم العمل على إعفائه من المهام الموكلة إليه بشكل فوري وإحالة ملفه إلى فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في الحسكة للتحقيق فيه بحسب الأصول المعمول بها، والتي بدورها ستقوم بكشف الأخطاء والممارسات السلبية التي كان يقوم بممارستها، ونحن بانتظار النتائج وما ستؤول إليه تفاصيل التحقيق ومن ثم ستكون بانتظاره العقوبة الناجعة المناسبة نتيجة لممارساته السلبية نحو المواطنين.

وفي السياق ذاته كشف خليل، أنه تم البدء الآن، بفتح ملفات الجمعيات الأخرى بعد سلسلة متواصلة مع الاجتماعات واللقاءات معها، للنظر في تفاصيل ودقائق ومفردات عمل كل منها، لا سيما ما حصل مؤخراً في ملف جمعية البر والإحسان الخيرية بمدينة رأس العين، وتوقيف الشخص الذي كان يدير شبكة فساد فيها، وهو الآن قيد التحقيق، وسيحال بعد ذلك إلى القضاء أصولاً، وسينال جزاءه العادل بسبب ما اقترفت يداه من فساد في هذه الجمعية، وهذا الأمر لن يكون بمعزل عن جميع الجمعيات الموجودة في محافظة الحسكة، التي ستطال كل متورط فيها بقوة القانون ومن خلال مبدأي المساءلة والمحاسبة ومن دون هوادة في ذلك؟